

التحدي الاقتصادي الخليجي لعام 2010

إشكالية التوازن بين الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي

والسقوط في فخ المديونية

د.عبدالله محمد الصادق

تشهد الاقتصاديات الخليجية مع دخول عام 2010 تداعيات الأزمة المالية العالمية وما يتصل بذلك من تباطؤ النمو الاقتصادي عن معدلاته العالية التي شهدناها في الفترة 2002 – 2008.

وفي ضوء ذلك، برزت رؤى عديدة تجاه التعامل مع هذه التداعيات السلبية وما ينبغي القيام به لعودة الثقة في أسواق الاقتصاديات ولتحفيز الاستثمار وبالتالي إعادة تدوير عملية النمو الاقتصادي من جديد.

وإن هناك اتفاقاً عاماً بين الاقتصاديين ومتخذي القرار في بلدان العالم على وجه العموم بان عدم القيام بأي شيء وترك الأمور لليد الخفية لقوى السوق التي ستكون قادرة في المدى البعيد على إعادة الانتعاش في الاقتصاد العالمي هو رأي غير مناسب للمرحلة الحالية. وفي الواقع فإن جميع المدارس الفكرية الاقتصادية الحديثة، بما في ذلك مدرسة شيكاغو المعروفة بمعارضتها الشديدة للتدخل في اقتصاد السوق أصبحت ترى أهمية ملحة

في تدخل الدولة في الاقتصاد وإن كانت هناك اختلافات في درجات ومدى التدخل الحكومي في الاقتصاد.

ولقد تراوح تدخل حكومات دول العالم من زيادة الانفاق الحكومي إلى عودة تشديد النظم والاجراءات بالإضافة بالطبع إلى تبني سياسات نقدية توسعية تقوم بها البنوك المركزية.

ولقد لاقى هذا التوجه الاقتصادي الذي أسّته الحكومات لدول العالم وخاصة في الدول المتقدمة صناعياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والدول حديثة التصنيع وبالأخص الصين، اهتماماً على المستوى الخليجي والمحلي.

وبالتالي كان هناك شعور خليجي متنامي بأهمية زيادة الانفاق الحكومي والاستمرار في تمويل مشروعات البنية التحتية التي تم البدء فيها ووضعت تصاميمها في فترة الطفرة النفطية 2002 – 2008 وكذلك زيادة مشروعات الدعم الحكومي الأخرى. وذلك بقصد التسريع بالانتعاش الاقتصادي.

هذا التوجه في جوهره يتسم بروح مسؤولية عالية وذلك للمحافظة على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها دول الخليج بشكل عام وكذلك المنجزات السياسية المتميزة التي حققتها مملكة البحرين على وجه الخصوص في الفترة الماضية، وخاصة بعد الطفرة النفطية الأولى

والثانية في السبعينات وما تبعها من تباطؤ اقتصادي في الثمانينات والتسعينات - تؤكد على أهمية قيام الدولة بدور ايجابي في مرحلة التباطؤ الاقتصادي ليس على مستوى التشريع والاجراءات ولكن حتى على مستوى التمويل للمشروعات البنية التحتية وحتى الاقتصادية الاستراتيجية وكذلك السعي للمبادرة بتشجيع القطاع الخاص على الانفاق الاستثماري.

والسؤال المهم هو هل تستطيع أن تحقق الدول الخليجية هذه السياسات الاقتصادية التوسعية والتي تتطلب زيادة في الانفاق الحكومي وربما الدخول في خلق عجوزات في الميزانيات العامة وما يترتب على ذلك من زيادة المديونية أسوة بما يحدث في الدول المتقدمة صناعياً أو حديثة التصنيع.

وللإجابة على هذا السؤال تجدر الإشارة إلى أن عملية هيكله ديون دبي - مع الأخذ بعين الاعتبار دور وسائل الاعلام الغربية غير المربر والذي اتسم بالنقد السلبي وغير البناء - قد أوضحت حدود الانفاق الحكومي التي يمكن أن تقوم بها حكومات دول المنطقة.

نظراً لما سبق فإنه ينبغي للدول الخليجية في سعيها لزيادة الانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي أن تملك الرؤية الواضحة لإشكالية الميزانيات العامة لدولها.

ولكن ما هي إشكالية الميزانيات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي؟

في البدء وقبل الإجابة على هذا السؤال، من المفيد الإشارة إلى أن نموذج الميزانيات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي يختلف عن النموذج المتعارف عليه للميزانيات العامة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول حديثة النمو صناعياً أو حتى الدول الأخرى غير الخليجية. ويتمثل هذا الاختلاف في أن جانب المصروفات في الميزانيات العامة الخليجية يمثل متغيراً داخلياً Endogenous Variable تحده سياسة الدولة فيما يتعلق بمقداره وتوزيعاته و معدلات نموه، أما جانب الإيرادات فيمثل متغيراً خارجياً Exogenous Variable يصعب تحديده وذلك لكونه يخضع لعوامل خارجية وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط.

يُمكن القول بأن الدول الخليجية لا تمتلك السيطرة على صافي ميزانياتها العامة سواء كان فائضاً أو عجزاً. وبالتالي يصعب على هذه الدول إمكانية التخطيط المستقبلي الدقيق وذلك بسبب عدم اليقين تجاه أسعار النفط. وبالتالي فإن الوضع يصبح أكثر حرجاً عندما يرتبط الأمر بمعالجة الوضع العام للمديونية وطرق الحد منه.

إن نموذج الميزانيات العامة المتعارف عليه في النظرية الاقتصادية، وكما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة اقتصادياً كالولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وكذلك الدول النامية الأخرى يتسم بوجود علاقة

مباشرة بين الأداء الاقتصادي والأيرادات في الميزانية العامة. فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي زادت الأيرادات العامة. وبالمثل يمكن الحديث عن العلاقة بين جانب المصروفات و الأيرادات العامة. فعلى سبيل المثال، عندما تزداد مصروفات الدولة في الاقتصاد الوطني يخلق ذلك طلباً إضافياً يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وخاصة إذا كان أداء الاقتصاد أقل من المستوى الطبيعي له أو ما يعرف Output – Gap، وما ينتج عنه من زيادة الدخل والذي يتحول جزءاً منه إلى إيرادات إضافية في الميزانية العامة للدولة عبر آلية الضرائب والتي تقوم الدولة فيما بعد بإنفاقه لتتواصل الدورة الاقتصادية عبر ما يسمى بالمضاعف الاقتصادي Multiplier. ويرجع الفضل لإدخال هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي العالمي إلى الاقتصادي كينز الذي أثبت بأن التمويل بالعجز يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدخل والذي سيكون مضاعف لمقدار المبلغ المقترح غير الإنفاق الحكومي. وتقوم آلية عمله على أساس أنه كلما ارتفع الاستهلاك، زاد المضاعف. وبالتالي فإن حركة الدورة الاقتصادية تكون أسرع إذا ما قام الأفراد الذين حصلوا على الأموال بالإنفاق وفي المقابل فإن زيادة الإدخار تبطئ من عملية الدوران. ويتم تنفيذه عبر معرفة الميل الاستهلاكي الحدي للمستهلك ومن ثم التعرف على مقدار المضاعف وبالتالي يمكن تقدير حجم المبلغ المطلوب ضخه في الاقتصاد والذي سوف يتضاعف ويعالج حالة ركود عن طريق ردم الفجوة بين الناتج والطلب الفعلي.

ولكن هذه الحالة في العلاقة بين الأداء الاقتصادي و الميزانية العامة و التي تشبه إلى حد كبير عملية دوران الماء في النافورة لاتوجد في نموذج الميزانية العامة خليجياً. فالانفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد الوطني لايعود إلى إيرادات الميزانية العامة من جديد بالحجم المائل له في حالة الدول المتقدمة أو غير الخليجيه وذلك نتيجة لغياب السياسة الضريبية. إضافة إلى ذلك، فإنه يوجد تسرب كبير من خلال تحويل جزء من هذه الأموال للخارج على شكل تحويلات أو استثمارات خارجية.

وعليه فإن حجم الانفاق الحكومي للدول الخليجية مرتبط بالنبع فقط والممثل في الإيرادات النفطية. وضمن هذا السياق، يمكن القول بأن هذا النموذج يضعف من عمليات الخصخصة وخاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل القطاعات النفطية والشركات الصناعية العامة الكبرى والتي ستؤدي إلى حرمان الدولة من أرباح هذه القطاعات وبالتالي إضعاف جانب الإيرادات في الميزانية العامة بدرجة كبيرة.

وبالتالي، فإن تطوير دور الدولة في المستقبل يتمثل في تقليص اعتمادها على إيرادات النفط الذي لاتتحكم في أسعاره وإشراك القطاع الخاص بشكل فعال وذلك عبر انجاح مشروعات الخصخصة، وتنويع مصادر إيرادات الميزانية العامة يتطلب التخلص من النموذج الحالي لسياسة الميزانية العامة واعتماد النموذج الاقتصادي الذي يحول الإيرادات العامة إلى متغير داخلي يمكن السيطرة عليه إلى حد معين. وكذلك يسمح للدولة أن تنفق

وتخلق عجزاً في حالة تراجع الدورة الاقتصادية على أن تستعيد استقرارها المالي وربما تحقق فائضاً عند عودة الانتعاش للاقتصاد الوطني من جديد.

إن الحديث عن زيادة الإنفاق الحكومي ينبغي أن ينظر إليه ضمن إشكالية النموذج الحالي للميزانية العامة الخليجي الذي تختلف آلية عمله عن نموذج الميزانية العامة المتبع في الدول المتقدمة صناعياً أو بقية دول العالم حديثة النمو صناعياً. وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي يتطلب أن يكون ضمن حدود معينة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مفرطة في عجوزات الميزانية العامة وما يترتب عليه من زيادة المديونية العامة الى مستويات يصعب الإيفاء بها. فإنه في حالة افتراض ثبات السعر الحالي للنفط وبالتالي ثبات الإيرادات النفطية على المدى المتوسط، فإن زيادة الانفاق وخاصة الإنفاق الجاري، أو الإنفاق على الأنشطة غير المدرة للعوائد الجزية على المدى القريب أو المتوسط سيؤدي إلى الدخول في ما يسمى بفخ المديونية العام وخاصة ضمن ظروف تراجع معدل النمو الاقتصادي بأقل من معدل الفائدة على الاقتراض وخاصة الاقتراض الخارجي وبالتالي زيادة معدل نمو عجوزات الميزانيات العامة وتزايد نسبة الدين العام، ومما يترتب على ذلك تحوله إلى عجز دائم لا يمكن التخلص منه إلا بالحصول على إيرادات إضافية جديدة أو تقليص في جانب النفقات التحويلية.

إن التحدي الاقتصادي لدول الخليج لعام 2010 يتمثل في إدراك هذه الإشكالية بين زيادة الانفاق الحكومي والسقوط في فخ المديونية العامة. إن

طرح هذه الاشكالية لاتمثل بالضرورة دعوة إلى تخلي الدولة عن دورها في استعادة الانتعاش الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي كما وليس دعوة لتبني نظام الضرائب المباشرة. ولكن هي، في الواقع، محاولة للبحث عن آليات جديدة يشترك فيها المجتمع ككل في تمويل التنمية المستدامة. ويجدر بالذكر بأن الفكر الاقتصادي ملئ بالخبرات والتجارب التي يمكن الاستشهاد بها أو الاستلها من منها بما يفيد تنمية اقتصادياتنا وضمن خصوصية النموذج الاقتصادي الخليجي.